الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/365
10 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقريرا عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مقدما من السيد روبرتو غاريتون، المقرر الخاص، وذلك عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٦٠ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨.

* A/53/150.

المرفق

تقرير بشأن حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مقدم من المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، وذلك عملا بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٨/٢٦٠ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ١٧	٤
	ألف - الولاية والأنشطة	١ - ٤	٤
	باء - المقرر الخاص وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥ - ٦	٤
	جيم - البعثة المشتركة التابعة للجنة حقوق الإنسان	٧	٥
	دال - الفريق الموفد من الأمين العام	٨ - ١٤	٥
	هاء - الالتزامات الدولية التي تقع على جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون مع آليات لجنة حقوق الإنسان	١٥ - ١٧	٧
ثانيا -	استمرار الصراعات القبلية المسلحة في كيفو (الحالة السابقة على ٢ آب/أغسطس)	١٨ - ٢٢	٧
ثالثا -	تمرد آب/أغسطس	٢٣ - ٣٩	٨
رابعا -	حقوق الإنسان والديمقراطية	٤٠ - ٤٧	١١
خامسا -	حالة اللاجئين	٤٨ - ٥١	١٣
سادسا -	حالة حقوق الإنسان	٥٢ - ٨٥	١٣
	ألف - الحق في الحياة	٥٢ - ٥٦	١٣
	باء - الحق في السلامة البدنية والنفسية	٥٧	١٤
	جيم - الحق في الأمن الشخصي	٥٨	١٥
	دال - الحق في الحرية الشخصية	٥٩ - ٦٤	١٥
	هاء - الحق في الإجراءات العادلة	٦٥ - ٦٨	١٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
واو - الحق في حرية التعبير والرأي	٦٩ - ٧١	١٧
زاي - الحق في حرية تكوين الجمعيات	٧٢ - ٧٦	١٧
حاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٧٧ - ٨٢	١٨
طاء - حالة الطفل	٨٣	١٩
ياء - حالة المرأة	٨٤ - ٨٥	٢٠
سابعا - الاستنتاجات والتوصيات	٨٦ - ٩٩	٢٠
ألف - الاستنتاجات	٨٦ - ٩٥	٢٠
باء - التوصيات	٩٦ - ٩٩	٢١

أولا - مقدمة

ألف - الولاية والأنشطة

١ - نص قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٧/١٩٩٤ على تعيين مقرر خاص لتقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان في زائير، جمهورية الكونغو الديمقراطية الآن، وهي الولاية التي جرى تمديدها بالقرارات ٦٩/١٩٩٥، و ٧٧/١٩٩٦، و ٥٨/١٩٩٧، و ٦١/١٩٩٨، وذلك بعد الاطلاع على تقاريره E/CN.4/1995/67، و E/CN.4/1996/66، و E/CN.4/1997/6، و Add.1 و 2، و E/CN.4/1998/65. وبالإضافة إلى ذلك نص القراران الأخيران على تقديم تقرير مؤقت إلى الجمعية العامة، (A/52/496) والتقرير الحالي، الذي يشتمل على المعلومات المتلقاة حتى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨[1].

٢ - وفي ٤ أيار/ مايو طلب المقرر الخاص إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية السماح له بزيارة البلد في الفترة من ٢ إلى ١٥ آب/أغسطس، وهو ما كان سيتيح له الاستماع مباشرة إلى رأيها في الأحداث. ولكن لم يصله أي رد.

٣ - وفي إطار نفس الروح الموضوعية، سعى المقرر الخاص للحصول على تعاون الحكومة، فأحال إليها جميع الحالات الواردة في هذا التقرير. وكانت في شكل ٣٧ رسالة، تشمل ٢٣٦ حالة تتعلق بما يزيد عن ٥٠٠ ٣ شخص. وللأسف، لم يرد أي رد إطلاقا على طلبات تقديم المعلومات. بيد أن هذا الموقف، المعهود من الحكومات التي تخضع لتحقيق من لجنة حقوق الإنسان، لا ينقض صلاحية التقرير، لا من وجهة النظر القانونية - التي تصل إلى ذروتها في حالة مسؤولية الدولة - ولا من زاوية جدية محتوياته وموضوعيتها ومصداقيتها، وهذا هو الرأي الذي ترتأيه عادة لجنة حقوق الإنسان والجمعية العامة، على النحو الثابت في التقرير E/CN.4/1998/65.

٤ - وأجرى المقرر الخاص سلسلتين من المشاورات الأولى في جنيف (من ١٨ إلى ٢٢ أيار/ مايو ومن ١٠ إلى ١٤ آب/أغسطس)؛ والثانية في بروكسل وباريس (من ١٣ إلى ١٧ تموز/يوليه). وأجرى مقابلات مع العديد من الضحايا مباشرة، ومع أسر الضحايا، والمنفيين، وقادة المنظمات غير الحكومية، والأحزاب السياسية، والقساوسة، ورعاة الكنائس، والقادة الدينيين، والصحفيين، والمحامين (انظر المرفق ١). وألقى المقرر الخاص بيانين عامين في مناسبتين.

باء - المقرر الخاص وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية

٥ - رفضت السلطات الحالية، منذ توليها الحكم في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، التعاون مع المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، أو مع البعثة المشتركة المنشأة بموجب القرار ٥٨/١٩٩٧، التي لم تمدد ولايتها بموجب القرار ٦١/١٩٩٨، ولا مع فريق التحقيق الموفد من الأمين العام، وهو ما أكده الفريق في رسالة إلى مجلس الأمن:

"مما يدعو إلى الأسف أن الفريق، منذ إيفاده في آب/أغسطس ١٩٩٧ وحتى انسحابه في نيسان/أبريل ١٩٩٨، لم يسمح له بالاضطلاع بمهمته كاملة وبدون عوائق". وكان السبب في انسحاب الفريق "انعدام التعاون تماما من قبل الحكومة".

٦ - أما روح التعاون التي لوحظت في مذكرة شفوية تتسم بالاعتدال والاحترام مؤرخة ١٠ آذار/ مارس ومقدمة ردا على التقرير A/52/496، فقد تحولت في نهاية المطاف إلى تصرفات عدوانية جديدة تجاه المقرر الخاص ولجنة حقوق الإنسان والأمم المتحدة.

جيم - البعثة المشتركة التابعة للجنة حقوق الإنسان

٧ - لم يمدد قرار لجنة حقوق الإنسان ٦١/١٩٩٨ ولاية البعثة المشتركة المنشأة، بناء على اقتراح من المقرر الخاص، بموجب القرار ٥٨/١٩٩٧ للتحقيق في الاعتداءات على حق الحياة المرتكبة في الجزء الشرقي من زائير منذ ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

دال - الفريق الموفد من الأمين العام

٨ - تم في ١٧ نيسان/أبريل سحب الفريق الموفد من الأمين العام في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧ للتحقيق في الشكاوى ضد الأعمال الوحشية المرتكبة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بسبب "انعدام التعاون تماما" من قبل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعد أن أثبت الفريق أن السلطات الكونغولية قد قامت "بمضايقة وترهيب الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم للمحققين". وارتأت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن ذلك يمثل نكسة خطيرة في مكافحة الإفلات من العقاب.

٩ - وقدم الفريق تقريره (انظر S/1998/581) حيث عرض فيه تفاصيل العقبات التي وضعتها السلطات في طريق عمله، وأكد وجود انتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها جيش زائير؛ وارتكاب أعمال قتل في أثناء أعمال العنف بين الجماعات العرقية منذ عام ١٩٩٣؛ وأعمال قتل للمدنيين ارتكبت في الهجمات التي شنها تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير على معسكرات اللاجئين؛ وانتهاكات أخرى للقانون الإنساني الدولي ارتكبها التحالف؛ وأعمال قتل ارتكبتها ميليشيات "انتراهاموي" وماي ماي منذ عام ١٩٩٦؛ وجرائم ضد الإنسانية ارتكبها التحالف وحلفاؤه. وتتطابق تلك الاستنتاجات أساسا مع الاستنتاجات الواردة في التقرير الأولي المقدم من المقرر الخاص (E/CN.4/1997/6/Add.2) وتقرير البعثة المشتركة التابعة للجنة حقوق الإنسان (A/51/942 و E/CN.4/1998/64).

١٠ - ومع ذلك، لا يمكن تصديق تأكيد الحكومة في ردها (S/1998/582) بأن التقرير "ليس سوى نسخة مطابقة ومنتحلة من تقرير غاريتون" (الفقرة ١٠) الذي تتهمه بأنه "شخص غير محايد"، وأنه يوجه "حملة" ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وأنه يتجاوز الولاية الممنوحة له.

١١ - وتفتقد الإشارة إلى تقارير المقرر الخاص بأنها "منتحلة" أو "نسخة مطابقة" إلى الدقة: ويبدو في بعض الأحيان أن الانتحال المزعوم هو إشارة إلى التقرير الأولي E/CN.4/1997/6 و Add.2 (انظر الفقرات ١٥ إلى ٢٥ من الرد)، وهو ما يبدو غريبا ومهينا بالنسبة للفريق التابع للأمين العام، لأنه من غير المتصور أن يكون التقرير الذي أعد بعد عمل استغرق عشرة أشهر وزود بدعم تقني وبشري تام ومن الطراز الأول منتحلا من تقرير وصف صراحة بأنه "أولي" بعد زيارة للمنطقة استمرت خمسة أيام. وبالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير الوارد في الوثيقة S/1998/581 أحداثا وقعت بعد فترة طويلة من التقرير الأولي ومواد لم يغطها ذلك التقرير (اتلاف الأدلة، والأحداث التي وقعت في شانجي، وشابوندا، وتنغي - تنغي، وكيسانغاني، وإكواتور، وأحداث كثيرة أخرى.

١٢ - وفي أجراء أخرى من نفس الفصل الوارد في الرد ("أولا تقرير غاريتون هو المصدر الرئيسي لتقرير فريق التحقيق")، هناك تلميح إلى أن الانتحال المفترض قد حدث أيضا بالنسبة للتقرير E/CN.4/1998/65، (الفقرات ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٠ من الرد). بيد أن الانتحال في هذه الحالة مستحيل، وهذا ما يوضحه ذلك التقرير الذي يتناول في فقرته ١ "مختلف الحقوق التي تعترف بها الصكوك الدولية، وحالتها في كل أنحاء البلد، دون أن يتضمن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي تناولتها البعثة المشتركة".

١٣ - ولم يتخذ مجلس الأمن أي قرارات بعد اضطلاعه على تقرير الفريق الموفد من الأمين العام. بيد أن رئيس المجلس أدلى بـ "بيان" طلب فيه إلى الحكومة الكونغولية (وإلى حكومة رواندا) إجراء تحقيق فوري في الادعاءات الواردة في التقرير، مع الإبلاغ عن التطورات التي وقعت قبل ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر. ولم يتلق المقرر الخاص حتى لحظة اختتام هذا التقرير أي معلومات عن بدء إجراء التحقيق. ويرجح المقرر الخاص أن التحقيق لم يجر على الإطلاق: فبالنسبة للحكومة، فإن الشكاوى خاطئة (الفقرة ٢)؛ وأن تقرير الأمين العام يهدف إلى "إخفاء مسؤوليات القوى المتورطة في عملية إبادة الروانديين"؛ وأن تلك الوثيقة "لا تستند إلى أي حقيقة ملموسة" (الفقرة ١٠)؛ وأنها تعتبر التقرير "مؤلفا من سلسلة من الادعاءات التي لا أساس لها" (الفقرة ١١)؛ وأنه "يبدو واضحا وجليا أن هذه الانتهاكات المفترضة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني لا تستند إلى أي أساس" (الفقرة ١٣١).

١٤ - وعلاوة على ذلك، أودع في السجن عدد من كبار مسؤولي الحكومة، بمن فيهم وزير الإعلام ورئيس محطة الإذاعة والتلفزيون الوطنية الكونغولية ومدير مكتب الرئيس، وذلك حسب تقرير إخباري أذاعته محطة التلفزيون الحكومية عن الحروب في أفريقيا (برنامج " لكي لا يتكرر ذلك مطلقا")، الذي أوضح ما حدث للاجئين (من ١٨ إلى ٢٢ أيار/ مايو).

هاء - الالتزامات الدولية التي تقع على جمهورية الكونغو الديمقراطية والتعاون مع آليات لجنة حقوق الإنسان

١٥ - تعتبر جمهورية الكونغو الديمقراطية طرفا في الصكوك الواردة في المرفق ٢، ولكنها لم تنضم إلى أي اتفاق جديد منذ تغيير الحكومة في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧. ولم يتعيَّن عليها خلال العام أن تقدم تقارير إلى الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، مما أدى إلى استمرار التأخيرات الموضحة في التقرير E/CN.4/1998/65، الفقرات من ١٢ إلى ١٨.

١٦ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل اتخذ موينزي كونغولو وزير الداخلية خطوة مفاجئة بمناقشة مدى صحة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مصرا على أنه لا ينبغي توجيه الاتهام لبلده على أساس نص لم يوافق بلده عليه ولم يشارك في صياغته.

١٧ - كذلك لم تتعاون الحكومة مع المقررين الآخرين ولا مع الأفرقة العاملة التابعة للجنة حقوق الإنسان التي أحالت إليها بعض الحالات وطلبت اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنها.

ثانيا - استمرار الصراعات القبلية المسلحة في كيفو (الحالة السابقة على ٢ آب/أغسطس)

١٨ - استمرت الحروب القبلية شمال كيفو (التقارير E/CN.4/1995/67، الفقرات ٨٥-٩٥؛ و E/CN.4/1996/6، الفقرات ٢٣-٣٢؛ و E/CN.4/1997/6/Add.1؛ E/CN.4/1997/61، الفقرات ١٦٤-١٦٩؛ و E/CN.4/1998/65، الفقرات ٧٤-٨٥)، وتأثر بها جميع السكان: بما في ذلك اللاجئين من الهوتو، والكونغوليين النيانغا، والناندي، وبمبي الجنوبيين، وفوليرو، وليغا. ويتزامن مع هذا الإطار وجود التوتسي الروانديين، الذين يُنظر إليهم على أنهم يشكلون عدوانا أجنبيا، والمتمردون الأوغنديون، و"الانتراهاموي"، والبوروندیون، ومشاكل ملكية الأراضي والوصول إلى السلطة، الخ. وفي الجنوب هناك أيضا مشكلة الجنسية. وقد وقعت مواجهات واعتداءات وحوادث خطيرة أدت إلى وقوع عدد كبير من القتلى والجرحى وتشريد الكثيرين في شمال كيفو: ميرا، وليمانغي، وكيبومبا (٨ كانون الثاني/يناير)، ولوبانغو (١ أيار/ مايو)، وغوما (١٦ و ١٧ أيار/ مايو). وقد وجّه الاتهام إلى تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو باضطهاد جميع المشتبه في تواطئهم مع الماي ماي، وإلى أحد قادته، "القائد كاغامي - الرجل القوي" بإصدار الأوامر بإبادتهم[٢] (٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧). ولتيسير إقامة التوتسي حُرقت سجلات السكان. وفي الجنوب وقعت الأحداث الرئيسية في بوكافو في ١٨ شباط/فبراير (عمليات تدمير شاملة بحثا عن الماي ماي)؛ وفي بوتمبو (٢٠ و ٢١ شباط/فبراير) عندما استولى الماي ماي على المدينة، احتجاجا على العنف من قبل القوات المسلحة الكونغولية، واستردها تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير حيث وقعت خلال ذلك أعمال عنف غير معهودة وسقط ما لا يقل عن ٣٠٠ قتيل.

١٩ - وهناك ثلاثة فئات في الصراع: (أ) التوتسي البنيامولانغي وعناصر القوات المسلحة الكنغولية والجيش الوطني الرواندي، الذين يغدون ويروحون من البلدان المجاورة؛ (ب) الماي ماي وبقايا "الإنتراهاموي" والقوات المسلحة الرواندية السابقة؛ و (ج) السكان المدنيون وهم الضحية الرئيسية المتعاطفون باطراد مع الماي ماي وهم الوحيدون الذين يريدون السلام من أعماقهم. ولا يُعد الأمر في نظر الحكومة سوى تمرد دبرته فرنسا، من خلال سفيرها في بوروندي وقنصلها في بوكافو، والفاتيكان، ومؤسسة كاريتاس، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأنصار موبوتو في المنفى، وشرعت في محاربتهم ويعتبرهم السكان مغندون.

٢٠ - وقد زادت القوات المسلحة الكونغولية مشكلة المشردين داخليا تفاقما حيث نقلت أعدادا من السكان (كيبومبا، روغاري، بياهي، تيازو) لتسهيل المناورات العسكرية وفقا لما أقر به مجلس الأمن لمقاطعة شمال كيفو.

٢١ - وجرى استبدال الزعماء التقليديين بعناصر من التوتسي واحتُجزوا في أحيان كثيرة بتهمة التعاون مع الماي ماي (انظر المرفق ٣).

تمرد البنيامولانغي

٢٢ - في شباط/فبراير، رفض عسكريون من البنيامولانغي، الامتثال لأوامر الرئيس كابيلا بإلقاء الأسلحة ولجأوا إلى ريميرا وإيتومبوي ومعهم ترساناتهم رافضين أن يُنقلوا إلى مناطق عسكرية أخرى. وعُثر في حوزة نائب حاكم جنوب كيفو وهو من المويامولانغي وسائقه أسلحة أُخِذ بعضها من فرقة بوكافو. وقد حصل رئيس أركان القوات المسلحة الكونغولية الرواندي جيمس كابر على الإذن بإعادته إلى القوات المسلحة الكونغولية في ٤ آذار/ مارس. وهذه الحادثة إنما هي حدث هام سبق التمرد الذي وقع في آب/ أغسطس وتعود أسبابها الى أن للروانديين مصلحة في تعطيل تحقيقات الفريق الموفد من الأمين العام الذي كان سيصل إلى المنطقة؛ وفي إرغام كابيلا على عدم إجراء الاستفتاء الدستوري في منطقة معادية لهم، ورفض دستور جديد لا يعترف لهم بالجنسية الكونغولية. وقد صرح قائد البنيامولانغي روهيمبيكا موليه في ٢٤ شباط/ فبراير أن كابيلا أسوأ من موبوتو وأنه انتهت بالتالي حرب التحرير وبدأت حرب مقاومة الاحتلال. وقد احتُجز موليه وحكمت عليه محكمة النظام العسكري في ٢٦ نيسان/أبريل بالإعدام ولكن أنصاره أفرجوا عنه. واحتُجز ثانية وهرب.

ثالثا - تمرد آب/أغسطس[٣]

٢٣ - أدى تصرف البنيامولانغي وتضايق الروانديين من عدم تسوية مشكلة الجنسية واليأس الشعبي لوجود الروانديين في الحكومة والقوات المسلحة الكونغولية، الى حمل الرئيس على أن يعلن في ٢٧ تموز/يوليه، سحب القوات العسكرية الأجنبية شاكرا لها دعمها لتحقيق النصر لتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير. وقد انسحب قبل ذلك بأيام بعض الموظفين الروانديين من الحكومة وكان بعضهم الآخر

يوجد في الخارج. وأعيد إلى رواندا الضابط الرواندي الذي تولى قيادة أركان القوات المسلحة الكونغولية وحل محله عسكري من كاتانغا ثم حل محله نجل الرئيس فيما بعد. ولم يعد إلى الوطن سوى حوالي ١٠٠ عسكري رواندي في أول موقف ينم عن التمرد.

٢٤ - وفي ٢ آب/أغسطس تمرد في كينشاسا (كوكولو وتكاهتشي) العسكريون البنيامولانغي والروانديون وأعلنوا أن القوات المسلحة الكونغولية قد عزلت كابيلا بدعوى الفساد ومحاباة الأقارب والمواقف الديكتاتورية، وتسببوا في مقتل وجرح الكثيرين.

٢٥ - وشكل المتمردون الحركة الكونغولية من أجل الديمقراطية بقيادة السجين السياسي السابق آرثر ساهيبي نغوما[٤] ولكن معظم أعضاء الحركة هم من التوتسي؛ وقد أصبحت تسمى بعد ذلك بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وهناك خلافات داخلية بين ذوي الأصول الرواندية الداعين إلى طرد كابيلا واستعادة السلطة المفقودة والقطاعات الديمقراطية الداعية إلى المصالحة مع الكونغوليين وإقامة نظام ديمقراطي.

٢٦ - ولم يكن رد الحكومة أقل عنفا. وما اتسم بخطورة شديدة هو التحريض على كراهية التوتسي (الذين اعتبروا بمثابة "فيروس وبعوض وقمامة" وينبغي التخلص منهم) مما دفع السكان المدنيين إلى التورط في الصراع رغم ما ينطوي عليه من خطر شديد من جراء تحويله الى هدف عسكري. وحتى أواخر آب/أغسطس، وبناء على طلب من كابيلا، تدخلت لنصرة نظامه القوات المسلحة لزمبابوي وأنغولا بحيث أصبح عدد البلدان المتورطة في الصراع باعتبار التدخل الواضح لرواندا وأوغندا إلى جانب المتمردين ما لا يقل عن خمسة بلدان.

٢٧ - وبصرف النظر عما تقدم، يرى المقرر الخاص أن الصراع لم يفقد بعد طابع الصراع المسلح الداخلي وهو ما يخضع للمادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩.

ألف - انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تنسب الى الحكومة

٢٨ - ترجع انتهاكات القانون الإنساني الدولي الى انتهاج سياسة التطهير العرقي: فقد ورد على لسان أحد مسؤولي الوكالة الوطنية للمخابرات قوله "طهرنا كينشاسا" وهو ما يشكل "تمييزا سلبيا على أساس العرق" تحظره المادة ٣-١ من الاتفاقيات.

٢٩ - الاعتداءات على الأرواح وعمليات الإعدام بدون محاكمة - (المادة ٣-١ (أ) و (د)) أثارت عمليات الاعدام بإجراءات موجزة التي ارتكبتها القوات الحكومية ضد التوتسي ومن يشتبه في أنه منهم الرعب. فقد ألقي بالكثيرين في نهري الكونغو ونيجيلي حيث لقوا حتفهم وأحرق آخرون وهم أحياء. وقصف

العسكريون الأنغوليون والزمبابويون بطريقة عشوائية السكان المدنيين في كيمباسيكي وماسينا ونيجيلي وميكونغا (كينشاسا).

٣٠ - عمليات الاعتقال التعسفي - اعتقل منذ اندلاع الصراع عدد كبير من ذوي الأصول التوتسية والبنيامولانغي أو المشتبه في أنه من المتعاطفين مع المتمردين دون توجيه أي تهم لهم أو محاكمتهم (اعترف وزير حقوق الإنسان بـ ٨٠٠ حالة اعتقال في الأيام الأولى) في المخيمات العسكرية (لوكوليلا أو في أقسام الاستخبارات العسكرية لكشف الأنشطة المعادية للوطن والوكالة الوطنية للمخابرات) سواء في كينشاسا أو في الأقاليم. ولم تتمكن لجنة الصليب الأحمر الدولية إلا في ٢١ آب/أغسطس من الاتصال بـ ١٦٠ أسيرا. وطالت بعض عمليات الاعتقال أيضا النساء والأطفال أو صحفيين متهمين بتأييد المتمردين (كلود كامنغا موتوند من أسوشيتد بريس)

٣١ - العنف الجنسي (المادة ٣-١ و ٣-١ (ج)) - تلقى المقرر الخاص شهادات بشأن اعتداءات جنسية ارتكبت ضد النساء التوتسي كأسلوب حربي.

٣٢ - تجنيد الأطفال - تشير جميع التقارير إلى أنه قد جرى على غرار ما حدث في تمرد عام ١٩٩٦، تجنيد الأطفال للقيام بالأعمال القتالية.

باء - انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي تُنسب الى القوات المتمردة

٣٣ - الضحايا الرئيسيون لانتهاكات المادة ٣ من الاتفاقيات هم الفئات الديمقراطية المعارضة لنظام كابيلا أي الماي ماي وزعماء السكان الأصليون والمنظمات الاجتماعية والعسكريون الكاتانغيون في القوات المسلحة الكونغولية.

٣٤ - الاعتداءات على الأرواح وعمليات الإعدام بدون محاكمة - تمثلت الحادثة الأخطر في اغتيال ٣٧ مدنيا في كاسيكا، بجنوب كيفو في ٢٤ آب/أغسطس وقد قتل فيها ثلاث راهبات وأحد القساوسة. وتشير مصادر أخرى إلى أن عدد القتلى كان يزيد على ٢٠٠ قتيل. وأعدم الكثيرون من الجنود الكونغوليين المتمردين ممن هربوا بعد أن تملكهم الرعب من هول تلك المجزرة. وعلى غرار ما حدث في تمرد عام ١٩٩٦، ألقى المتمردون بجثث ضحاياهم في نهر روزيزي.

٣٥ - عمليات الاعتقال التعسفي وعمليات الترحيل (المادة ٣ (أ)) - الأشخاص المشتبه بأنهم مقربون من كابيلا سلبوا من حريتهم بطريقة تعسفية وتم ترحيل بعضهم إلى رواندا.

٣٦ - التعذيب (المادة ٣ -١) - تتحدث عدة تقارير عن حالات التعذيب الذي تعرض لها السجناء الذين وقعوا في أيدي المتمردين.

٣٧ - العنف الجنسي. مارس المتمردون أيضا اغتصاب النساء المنتميات إلى أعراق من السكان الأصليين كضرب من الأعمال الحربية.

٣٨ - منع تقديم المساعدة الإنسانية - جريا على الممارسة التي أدانها المقرر الخاص والبعثة المشتركة للجنة حقوق الإنسان والفريق الموفد من الأمين العام في تقاريرهم عن حرب ١٩٩٦-١٩٩٧، قامت عناصر القوات المتمردة، بدعم أجنبي، بمنع تقديم المساعدة الإنسانية إلى ضحايا بوكافو وأوفيرا وأماكن أخرى. وصادروا ونهبوا المركبات التابعة للأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية وهددوا موظفيها ومنعوهم من تقديم المساعدة التي تدخل في نطاق ولاياتهم. وقد احتج برنامج الأغذية العالمي علنا على ذلك في ٢٠ آب/أغسطس.

٣٩ - تجنيد المدنيين بالقوة بمن فيهم الأطفال - أرغم الموظفون العموميون في المناطق التي يحتلها المتمردون على الانضمام إلى المتمردين ضد إرادتهم. وعلى غرار ما حدث فيما يسمى بحرب "التحرير"، ندد بتجنيد الأطفال الذين يقل سنهم عن ١٥ سنة بمن فيهم الأطفال الذين تساعدهم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على الاندماج في المجتمع من جديد.

رابعا - حقوق الإنسان والديمقراطية

٤٠ - عالج المقرر الخاص مرة أخرى ما يعتبره "حق الإنسان في الديمقراطية" بموجب الفقرات ٢ (ب) '٣' و ٣ (أ) و (ب) من قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٨/٦١.

ألف - هيكل السلطة

٤١ - لا يزال الرئيس يمارس جميع السلطات التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى سلطة إقالة القضاة (E/CN.4/1998/65، الفقرات من ٣٢ إلى ٣٧)؛ ولا تزال جميع الأحزاب السياسية محظورة وتسود البلد منذ أيار/مايو ١٩٩٧، "حالة الحرب القانونية". فالمرسوم رقم ٧٤ الصادر في ٢٥ أيار/مايو، ينص على أنه ستنشأ في المستقبل "جمعية تأسيسية وتشريعية" قوامها ٣٠٠ نائب ولا يمكن الاختيار لهذا المنصب سوى من بين الكنغوليين الذين لم يكونوا من بين شخصيات نظام موبوتو وتقدم إليه حوالي ٠٠٠ ٢٠ مرشح مسجل. ولا يعرف بالضبط كيف ومتى ومن سيجري اختيارهم باستثناء أن ٤٠ منهم سيؤلفون لجنة الصياغة. والأدهى من ذلك أن الرئيس يحتفظ لنفسه بحق إقالتهم واستعادة الوظيفة التشريعية. وكان من المتوقع أن يتم تنصيب هذه الجمعية في ١٥ آب/اغسطس ولكن الحرب حالت دون ذلك. وستكون وظائفها تشريعية

وتأسيسية ولكن - وهذا جانب سلبي جدا - سيجري استفتاء الموافقة على الدستور "إذا اقتضى الحال ذلك"، ولم يكتسب هذا المرسوم أي مصداقية تذكر.

٤٢ - ولم يحدث قبل الحرب أي تقدم في الإعداد للانتخابات ولذلك يبدو أن القول إن الإعلانات الخاصة بها ستصدر في بداية عام ١٩٩٩ ليست واقعية. ويعتبر إلغاء جميع الأحزاب السياسية (باستثناء تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير) مؤشرا سيئا على التقدم في هذا المجال. فالمعارضة الديمقراطية التي كافحت ضد موبوتو ليس لها مكان على الإطلاق. ويرى وزير الداخلية وتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو أن انتهاك السكينة السياسية جريمة يجب أن يحاكم عليها أمام محكمة النظام العسكري (١٦ كانون الثاني/يناير).

٤٣ - ومن الجدير بالذكر أنه قد أنشئت في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦ وزارة لحقوق الإنسان ولكن أعمالها لم تزل غير ملحوظة.

٤٤ - وفي ٣٠ آذار/ مارس، (بعد شهر من الهدنة) ظهر المشروع الدستوري. ويتضمن هذا المشروع ٢٥٤ مادة وينص على إقامة نظام وحدوي، وبإدخال الانكليزية كلغة وطنية (لا تجيدها الإثنيات غير التوتسية)، ويعلن الاحتفال بيوم ١٧ أيار/ مايو كأحد الأعياد؛ ولا يقدم حلا لمشكلة جنسية البنيامولانغي والمشردين ويلغي منصب رئيس الوزراء، وقد أثار كل ذلك موجة كبيرة من الإحباط: تجاهل الاتفاقات التاريخية للمؤتمر السيادي الوطني[٥].

٤٥ - وقد تقدم ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠ شخص للترشيح للجمعية الوطنية منهم ٠٠٠ ٢ في الخارج ولكن لا يعرف أي شيء عن انتخابهم أو تعيينهم. وما زال موعد الانتخابات غير مؤكد.

باء - القوات المسلحة

٤٦ - ظل الإطار المشار إليه في التقارير السابقة على حاله حتى تموز/يوليه. وظل قائد الأركان مكروها باعتباره قائدا رواندیا. فالقوات المسلحة الكونغولية هي - على حد تعبير أحد المنفيين جيش "دولي" تكلفه الحكومات" بالقضاء على المتمردين ضدها: الماي ماي الكونغوليين و "الانترهاموي" الروانديين؛ والمتمردين الأوغنديين والبوروندیين وجميعهم لهم قواعدهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن هذه القوات تشغلها عدة صراعات داخلية بين كاتانغيين وروانديين وأفراد القوات المسلحة الزائيرية السابقة وهناك ضحايا لهذه الصراعات في تيماتادي بين أفراد القوات المسلحة الزائيرية السابقة وعناصر من "KADOGOS" في تحالف القوات الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير. وفي كيبومكبا - ٨ كانون الثاني/ يناير - وغير ذلك من الأماكن). وفي شباط/فبراير، زاد التصدع بتمرد البنيامولاينغي ولم يعد من سبيل سوى طرد "الأجانب".

٤٧ - ويوجد في صفوف القوات المسلحة الكونغولية رغم انكار الحكومة، عدد كبير من الأطفال كما يتبين ذلك من مقتل فرد من الصليب الأحمر المحلي على يدي جندي سنه ١٣ عاما وقد حُكم عليه بالإعدام ثم جرى العفو عنه.

خامسا - حالة اللاجئين

٤٨ - أغلقت مخيمات اللاجئين في غوما ولم يعد بإمكان مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العمل حتى مع التوتسي الذين عادوا من رواندا. وفي ١٩ شباط/فبراير، جرى التعهد للمفوض السامي بتسوية المشاكل وإعادة فتح المخيمات ولكنه لم يحدث شيء من ذلك. ولم يحظ بتعاون الحكومات أي مشروع من مشاريع العودة السلمية إلى رواندا للاجئي عام ١٩٩٤.

٤٩ - وحتى تموز/يوليه كان لا يزال يوجد في شمال وجنوب كيفو حوالي ٠٠٠ ١٠٠ لاجئ متخفين والذين لا يخرجون إلا للحصول على الأدوية والأغذية أو للذهاب إلى الكنيسة. وهم يتمتعون بحماية السكان الكونغوليين لهم ولكنهم محل ملاحقة من جانب "الجنود الذين يتحدثون الانكليزية".

٥٠ - وقد حدثت حالات طرد: فقد طردت القوات المسلحة الكونغولية حوالي ٢٠٠ لاجئ بوروندي وحوالي ١٤٠ لاجئ رواندي إلى بلدانهم الملاحقين فيها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في ١١ أيار/ مايو طرد ٦٠ لاجئ من الكونغوبرازافيل بتهمة انتمائهم إلى ميليشيا برنارد كوليلاس وكان من بينهم بونافانتور بوكاكا أوديابانتو.

٥١ - وقد أدت الحرب إلى توقف عمليات إعادة اللاجئين الكونغوليين من تنزانيا إلى ديارهم التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

سادسا - حالة حقوق الإنسان[٦]

ألف - الحق في الحياة

عقوبة الإعدام

٥٢ - تواصل المحكمة العسكرية تطبيق عقوبة الإعدام بصورة متكررة مخيفة، وبعد محاكمات لم تراع فيها الإجراءات القانونية السليمة (انظر الفقرتين ٦٧ و ٦٨). وقد أعلن رئيس المحكمة العسكرية، الرائد منكوتو كيانا، في ٢٦ كانون الثاني/يناير تنفيذ أحكام الإعدام علنا في بعض الأشخاص الذين قاموا بعمليات السطو المسلح، وقال إن هذا يُعد بمثابة تحذير رسمي لجميع المجرمين. ووفقا لتقرير يحظى بمصداقية كبيرة، ونفّذ حكم الإعدام في ٥٦ شخصا في الشهور الثلاثة الأولى من السنة، ولا يزال حكم الإعدام يوقّع

حتى اليوم. وقد حُكم على طفل يبلغ من العمر ١٣ عاما بالإعدام إلا أن الحكم خُفف إلى السجن مدى الحياة (المرفق ٤).

حالات الاختفاء القسري

٥٣ - تلقى المقرر الخاص شكاوى عديدة عن حالات اختفاء قسري، إلا أن عدم التعاون بالكامل من جانب الحكومة عرقل الحصول على معلومات أكثر دقة. إلى حد لم يتيسر معه إدراج حالات من هذا القبيل في هذا التقرير.

٥٤ - ولا يزال البروفيسور ألويس كايهورا مختفيا حتى الآن منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وذلك بالإضافة إلى ٣٣ رواندياً جرى اختطافهم (E/CN.4/1998/65، الفقرة ١٢٩).

الإعدام التعسفي الناشئ عن سوء استخدام السلطة المحتمي في الإفلات من العقاب

٥٥ - تسببت إساءة استخدام السلطة من جانب العسكريين في وقوع كثير من الضحايا، وهو ما يذكّر بأعمال العنف التي وقعت في عهد موبوتو. ولا يوجد حل يمكن به تفادي الإفلات من العقاب من جانب أولئك الذين يقومون بتلك الأعمال من خلال اللجوء بصورة معتادة إلى توقيع عقوبة الإعدام (المرفق ٥).

حالات الوفاة الناشئة عن التعذيب

٥٦ - ثمة حالات تسبب فيها التعذيب في وفاة الضحايا (ماتت امرأة من جراء نقص التغذية بينما نجت ١٢٣ من رفيقاتها اللاتي جرى نفيهن فيما بعد إلى أنغولا). وفي ٢٥ حزيران/يونيه، في كيسينسو، توفي أحد المعتلقين من جراء أعمال التعذيب في قسم الشرطة.

باء - الحق في السلامة البدنية والنفسية

التعذيب

٥٧ - تلقى المقرر الخاص أثناء مشاوراته شهادات مباشرة تتعلق بالتعذيب. وقد أفاد البروفيسور نيغوما - الذي أصبح فيما بعد زعيما للتمرد - أنه جُلد ٥١ جلدة أثناء اعتقاله، "جلدة واحدة عن كل سنة من عمره"، وذكر آخر من الذين أُطلق سراحهم أنه كان حسن الحظ لأنه لم يعذب "مثل أولئك المسجونين الذين كانوا في المعتقل العسكري لذوي الأنشطة المناهضة للوطن"، وهي مؤسسة توصف بأنها "منطقة انعدام القانون". وقد أبلغ مركز حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية في لوبومباشي، عن حالات خطيرة تنال من السلامة البدنية والنفسية. ويؤكد كثير من تقارير المحامين والمنظمات غير الحكومية حدوث تلك الأعمال. ويتعرض المعتقلون من قبائل الماي ماي للضرب بصورة مستمرة لاتهامهم بممارسة السحر، في ظروف تنم من نواحٍ كثيرة عن دوافع انتقامية. ووردت شكاوى كذلك من ارتكاب حوادث اغتصاب النساء والطفلات المعتقلات. (المرفق ٦).

جيم - الحق في الأمن الشخصي

٥٨ - طرأ تحسن معقول على الحق في الأمن الشخصي منذ وصول تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير إلى السلطة. إلا أنه توجد مع ذلك علامات على حدوث تدهور في منطقة كيفو أكثر من غيرها، حيث كثيرا ما يقوم أفراد قبائل التوتسي بطرد السكان من منازلهم والاستيلاء عليها. ومن الحالات التي تتكرر بصورة منتظمة في متادي - مايو بمقاطعة مونت نغافولا - في جملة أمور - حالة المائتي أسرة التي طُردت من بيوتها والتي نهبت بيوتها في ٢ شباط/فبراير، بالرغم من حيازتها لصكوك ملكية قانونية لممتلكاتها، كما اغتصبت طفلات كثيرات خلال هذا الحادث. ويرتكب العسكريون يوميا جرائم سرقة للمركبات، والأموال، والمجوهرات، وما إلى ذلك، في جميع أنحاء البلد ومن قبيل ذلك "لقد سرق مني العسكريون ٤٥٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة"؛ "وفي إحدى مكاتب الصرافة قاموا بضربي وسرقة ٣٠٠ مليون زائير جديد"؛ و "دخل العسكريون بيتي وكانوا يتكلمون بالانكليزية وسرقوا مني مذياعا وأموالا ومجوهرات"؛ و "اختطف الروانديون ابني، وجاءوا به إلى بيتي وهو ينزف دما، وألزموني بدفع ١ ٠٠٠ دولار إلا أني لم أكن أملك إلا ٣٥٠ دولارا، ولهذا ضربوني أيضا ثم انصرفوا". تلك هي بعض التقارير التي نمت إلى علم المقرر الخاص. (المرفق ٧).

دال - الحق في الحرية الشخصية

٥٩ - تأثرت الحرية الشخصية بشدة: فقد اعتُقل دون محاكمة الصحفيون والمراسلون الأجانب، والزعماء السياسيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان، الذين يُظن أنهم من المتعاطفين مع أنصار موبوتو، أو يؤيدون قبائل الماي ماي، أو من المنتسبين لقبائل "انتارهموي"، وذلك من قِبل عملاء الوكالة الوطنية للمخابرات، أو المعتقل العسكري لذوي الأنشطة المناهضة للحزب أو من قِبل سلطات التحالف. ويشمل ذلك اعتقال آباء المشتبه فيهم. واعتُقل أيضا آخرون من زعماء العهد القديم، مثل بمبي سلاونا، وأُفرج عنهم وفقا لما ارتآه معتقِلُوهم. بينما ظل آخرون من المُفرج عنهم قيد تمديد الإقامة، مع تقييد حريتهم، ووجوب تقديم أنفسهم إلى السلطات أو الامتناع عن الوجود في أماكن معينة. ونال آخرون حريتهم بعد دفع مبالغ كبيرة من المال. ويتضح جليا إحاطة الحكومة بتلك المظالم التي لحقت بالمعتقلين من قيام الرئيس كابيلا ذاته بزيارة زعيم المعارضة إيتين تشيسيكدي في المكان الذي اعتقل فيه، قبل أيام من صدور تقرير فريق الأمين العام، وذلك بغرض التوصل إلى تفاهم سياسي، الأمر الذي لم يقبله المسجون. (المرفق ٨)

٦٠ - ومما يصور الحالة الحرجة التي تعاني منها الحرية، ما حدث من اعتقال رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون الوطنية الكونغولية في أيار/ مايو، وموظفيه، في وزارة الإعلام، فضلا عن مدير مكتب الرئيس، وموظفين آخرين رفيعي المستوى لمسؤوليتهم عن إذاعة تقارير بشأن الحروب الدائرة في أفريقيا، مما بيَّن حقيقة ما يحدث في حرب التحرير التي يشنها تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير.

٦١ - وثمة علامة أخرى على المساس بالحرية الشخصية وهي قانون دخول البلد والخروج منه (المادة ١٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المرفق ٩).

نظام السجون

٦٢ - ثمة مزاعم بوجود سجون أقيمت دون إذن، بما في ذلك في الممتلكات والمساكن التابعة لأرفع السلطات الحكومية. فسجن بولو الذي اعتُقل فيه نغوما، وماساو وأولينغانكوي، لا يعد سجنا يصلح للاعتقال بصورة قانونية، وقد وصفه نغوما للمقرر الخاص على أنه "قاعة انتظار الموت" لما يسببه من عجز عن الحركة، بسبب نوعية الأغذية فيه، وزنزانات الحبس الانفرادي، وعدم استطاعة الخروج إلى الحمامات.

٦٣ - وفي معسكرات الاعتقال التابعة للوكالة الوطنية للمخابرات، والمعتقل العسكري لذوي الأنشطة المناهضة للوطن، كان معتادا أن تضم السجون في كينشاسا الرجال والنساء، والأطفال، مثل أطفال قبائل الماي ماي المعتقلين.

٦٤ - وقد توفيت امرأة في مركز الإصلاح والتهذيب في كينشاسا من جراء نقص التغذية، وكما توفي فيه ما بين ٣ إلى ٥ سجناء في شهر شباط/فبراير من الإسهال. وحتى شهر تموز/يوليه لم تستطع لجنة الصليب الأحمر الدولية تأمين الدخول إلى أي سجن أو مركز للشرطة.

هاء - الحق في الإجراءات العادلة

٦٥ - ما برحت السلطة القضائية تخضع باستمرار بصورة خطيرة للرئيس كابيلا (المادة السادسة، من المرسوم التشريعي ٩٧/٣ - انظر التقرير E/CN.4/1998/65، الفقرة ١٦٢ -) إلى الحد الذي تمكّن فيه بمرسوم واحد من إنهاء خدمات ٩١ قاضيا من جميع الرتب (٢٥ نيسان/أبريل).

٦٦ - وفي ١٨ شباط/فبراير اعتُقل القاضي سليماني، الذي كان مكلفا بإنفاذ حكم ضد سونغو، تيتي لامبرت الرئيس المحلي لتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير لارتكابه جرائم ضد هيئة القضاء، وذلك بناء على أوامر من ك. كومبيبمبا، الرئيس الإقليمي للتحالف. واضطر قضاة آخرون إلى الاختباء.

٦٧ - وعلاوة على ذلك، فإن محكمة النظام العسكري التي أنشئت في عام ١٩٩٧ للنظر في الجرائم التي ارتكبها العسكريون ورجال الشرطة، وفي جرائم السرقة المسلحة، نظرت في كل أنواع الجرائم، بما في ذلك تلك التي تمس أمن الدولة، وهي من اختصاص محكمة أمن الدولة. وتدعي محكمة النظام العسكري دون مسوغ قانوني، أن تلك المسائل تدخل ضمن اختصاصها إذا وقعت "وقت الحرب" منذ عام ١٩٩٧. وقد نظرت

محكمة النظام العسكري في جرائم أبعد ما تكون عن اختصاصها مثل تعكير صفو الهدوء السياسي (نغوما وأولنغانكوي)، وخيانة الوطن ودستور الميليشيات الخاصة (مساسو)؛ وزيارة أحد المسجونين السياسيين (الطفلتان نيللي إبوللي ديغوماكوي وفيفيان بيمبو نيامبو). وجرى توقيع عقوبة الإعدام كثيرا.

٦٨ - وعلى سبيل المثال أشار المقرر الخاص إلى مخالفات للإجراءات القانونية الواجبة بالنسبة لكل من نغوما، وأولنغانكوي، وآخرين (٢٥ شخصا، منهم ١١ من العسكريين): فمثلا (أ) لم يمثُل المعتقلون أمام القاضي دون إبطاء (اعتُقلوا في ٢٨ من كانون الثاني/يناير ولم يمثُلوا أمام القاضي إلا في ٢ آذار/ مارس)؛ (ب) بلغ الوقت الذي استغرقه المحامون في إعداد الدفاع ثلاث ساعات؛ (ج) لم يلتق المتهم والمحامي إلا قبل الجلسة؛ (د) جرى تعذيب المتهمين؛ (هـ) لم يتم التوصل إلى الأدلة على قدم المساواة: فكثير منها كان غير قانوني كما لم تتسم بالموضوعية (ولم يدعمها الموظفون المختصون)؛ (و) لا يمكن استئناف الحكم بمقتضى القانون. (المرفق ١٠)

واو - الحق في حرية التعبير والرأي

٦٩ - أكد المقرر الخاص مرة أخرى: أن شعب الكونغو لا يتمتع بالحق في حرية المعلومات، بالرغم من وجود الصحف في العاصمة. وهذا يعني أن تلك الحرية مهددة تهديدا خطيرا: ففي ١٢ كانون الثاني/يناير أكد وزير الإعلام والثقافة، وأكد المدعي العام للجمهورية في ٢٢ أيار/ مايو أن الصحفيين يكرسون أنفسهم للتضليل والإساءة إلى السمعة والدعاية التي تستهدف الكذب والتحريض، مما لا يندرج تحت حق حرية الرأي. وفي ٢ شباط/فبراير قيل بالإضافة إلى ذلك في لوبومباشي إن "الصحافة أصبحت محاصرة".

٧٠ - وكثيرا ما تعرض بائعو الصحف للاعتقال على يد العسكريين؛ وأصبح محظورا الحصول على الصحف الكونغولية من الخارج (يجري تفتيش الحقائب).

٧١ - ولا توجد أي إدارة جماعية للاذاعة والتليفزيون الحكوميين. وكثيرا ما يتم إغلاق الإذاعات الخاصة أو توقيفها. (المرفق ١١، دون تناول الحالات الأخرى الكثيرة التي يتم تناولها في إطار الحقوق الأخرى).

زاي - الحق في حرية تكوين الجمعيات

٧٢ - بالإضافة إلى حظر الجمعيات السياسية جرى نهب المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان، أو تهديدها أو وقف أو حظر نشاطها كما هوجم قادتها وزج بهم في السجون. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير أكد وزير الداخلية أن بعض الناس لا يفهم نوع الحرية أو المناخ الذي أدى إلى نشأة المنظمات غير الحكومية التي ليست سوى أحزاب سياسية محظورة. وهدد الذين ينتهكون الحظر بمحاكمتهم أمام محاكم عسكرية. وأصر على أن تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير هو وحده الحركة التي تضم جميع القوى الوطنية الكونغولية، وأنه قادر على قيادة البلد إلى شاطئ الديمقراطية. وناقش مجلس الوزراء في ٢٠

شباط/فبراير وضع المنظمات غير الحكومية واتهمها بتوصيل أسلحة إلى المتمردين (إشارة إلى المعارضة، حيث لا يوجد تمرد). وأُلزمت المنظمات غير الحكومية بإعادة تسجيل نفسها (المرفق ١٢).

٧٣ - وفي آذار/ مارس، بدت بعض العلامات المشجعة ومنها أن: وزير العدل طالب بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية لمتابعة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان؛ كما عقدت حلقة دراسية مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وجلسة عمل عن "حقوق الإنسان في الوقت الراهن"، لكن هذا الأمر لم يستمر. وفي تلك الأيام القلائل صودر التقرير السنوي كما أغلقت رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان (التي تسمى الآن الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان)، والتي أنشئت بصورة قانونية منذ عام ١٩٩١؛ واستدعى مجلس الأمن القومي قادتها كما استدعى قادة منظمة (صوت من لا صوت لهم من أجل حقوق الإنسان)؛ وهم فلوريبير تشيبيا (صوت من لا صوت لهم) الذي وقع عليه هجوم في بيته؛ بتهم الحض على القيام بحملة صحفية ضد المنظمات الحكومية، ووجهت إليهم تهمة الخيانة والتآمر لإحباط الاجتماع بين الرئيسين كلينتون وكابيلا.

٧٤ - وفي ٣ نيسان/أبريل وهو نفس اليوم الذي تمت فيه بموافقة جمهورية الكونغو الديمقراطية الموافقة على إعلان بشأن حقوق وواجبات الأفراد والجماعات والمؤسسات في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالميا، (قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٨/٧) أُلزمت جميع المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بتسجيل نفسها في غضون ثلاثة أيام. وفي اليوم العاشر كان عدد المنظمات المأذون بها على المستوى الوطني ٢٢ منظمة فقط. وكان كثير منها يعمل سرا بالفعل. واضطر رؤساء الجمعية الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان ورؤساء منظمة الرؤية الواسعة ومنظمات أخرى كثيرة غيرها إلى تفضيل العمل في المنفى.

٧٥ - ومن ناحية أخرى، أنشأت حكومة التحالف مؤسسات لحقوق الإنسان تسمى "منظمات غير حكومية". ويضفي المرسوم التشريعي ٠٧١ المؤرخ ١٨ أيار/ مايو الصفة المدنية على منظمة "التضامن فيما بيننا" غير الحكومية، من أجل توصيل المساعدة الإنسانية إلى الكونغوليين، وتنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية الوطنية، وإبلاغها بمنحها تصاريح مزاولة مهامها، وتوجيهها في عملها. وثمة "منظمة غير حكومية" أخرى لها نفس الطابع وهي الاتحاد الكونغولي للدفاع عن حقوق الإنسان، وتتمثل مهمتها في أن تحدد "من أجل الحكومة" انتهاكات حقوق الإنسان والحالات التي يحدث فيها تدخل خارجي.

٧٦ - وقد حـُل كذلك "اتحاد شركات الكونغو" وأنشأت حكومة الكونغو الرابطة الوطنية للشركات الكونغولية.

حاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٧ - الصحة - لا يعرف عن تدابير اتخذت "في إطار أقصى الموارد المتاحة" للتمتع بالحق في الصحة، وقد تدهورت الحالة منذ ٢ آب/أغسطس. وعلى العكس من ذلك، قبل أن يغلق معسكر كابالاتا العسكري في

شباط/فبراير، ظهرت ١ ٣١١ حالة إصابة بمرض الكوليرا أسفرت عن ٣٨٠ حالة وفاة، أي بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة بالنسبة العادية التي تبلغ ١ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت ١٠٣ حالات إصابة بالزحار العصوي أسفرت عن ١٦ حالة وفاة. وفي هذا المعسكر، بلغت نسبة الأفراد المصابين بسوء التغذية ٦٤ في المائة، وبلغت نسبة الحالات الخطرة ٤٥ في المائة. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى اعتقال مجموعة متباينة من المسؤولين المتهمين ببيع المساعدات الإنسانية.

٧٨ - غير أن حكومة تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير أعاقت "دون أي سبب" عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل مساعدة ٣ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين ٨ سنوات و ١٤ سنة، في كابالاتا، ويهددهم الموت، مدعية أنهم من ميليشيات الماي - ماي.

٧٩ - وفي تيمبو، بباندوندو، وقعت ٣٧ حالة وفاة من الالتهاب السحائي من أصل ١١٤ حالة إصابة بهذا المرض. وفي شباط/فبراير، تفشى وباء الكوليرا في كل من شمال كيفو وجنوب كيفو، ووصل عدد حالات الإصابة إلى حوالي ٥٠٠ حالة، وكان معدل الوفيات مرتفعا جدا: ٥٨ حالة.

٨٠ - العمل - لا يزال الموظفون الحكوميون يعملون بدون أجر. وفي الواقع، لم تدفع الحكومة إلا أربعة أشهر كاملة من المرتبات. غير أنه في كانون الثاني/يناير، بلغ عدد الأشهر التي لم يتقاض فيها المدرسون القادمون من إكوادور أجرهم ١٢ شهرا، وفي باندوندو ١٠ أشهر.

٨١ - وواصلت الحكومة سيطرتها النسبية على التضخم، بفضل الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير و أيار/ مايو، بلغ معدل التضخم نحو ٤٠ في المائة. واستقر سعر صرف الفرنك الكونغولي الجديد عند ١,٤٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة، غير أن الأسعار ارتفعت كثيرا مرة أخرى في نيسان/أبريل.

٨٢ - التعليم - لا يزال يتعين على الوالدين دفع تكاليف التعليم. وفي مدارس خاصة مختلفة حدد رسم قدره ١٥ دولارا لكل طالب لأداء امتحان النقل من سنة دراسية إلى أخرى، ولذلك لم يتمكن الكثيرون من أداء الامتحانات. وتلقى المقرر الخاص شكاوى متعددة لهذا السبب.

طاء - حالة الطفل

٨٣ - أعلنت اليونيسيف أنه حتى قبل اندلاع الحرب، ومن باب أولى منذ اندلاعها، استمر تجنيد الأطفال في القوات المسلحة الكونغولية. ويقدر عدد الأطفال المجندين بحوالي ١٠ ٠٠٠ طفل. ومن الحالات المفجعة بوجه خاص، يشار إلى حالة كادوغو مالومو الذي يبلغ ١٣ عاما من العمر وحكم عليه بالإعدام. وقام الرئيس بتخفيف هذا الحكم إلى الأشغال الشاقة مدى الحياة، وهو ما يعتبر انتهاكا صارخا للمادة ٣٧ (ب) من اتفاقية حقوق الطفل.

ياء - حالة المرأة

٨٤ - لم يلاحظ حدوث أي تحسن فيما يتعلق بحقوق المرأة ووضع حد للتمييز الثقافي، بخاصة في مجال التعليم. واستمر المقرر الخاص يتلقى شكاوى عن اغتصاب النساء والطفلات المحتجزات، ومنذ بدء التمرد، لأغراض حربية (انظر الفقرة ٥٨). ووقعت حادثة أخرى في ١٢ آذار/ مارس لإبنتي موكونا زعيم حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي. وأدلت المتهمة فيفيان بينتو أمام محكمة النظام العسكري بأقوالها عن التعذيب الذي تعرضت له في الوكالة الوطنية للمخابرات، وعن الأوضاع المؤسفة في السجون.

٨٥ - وفي سياق تطورات الصراع الإثني في كيفو، اعتبرت قوات تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير أن العزباوات ساحرات ومن آكلي لحوم البشر، ولذلك قام الجنود في ليمانغي بضربهن وتعذيبهم وقتلهن. وعلم بوقوع خمس من هذه الحوادث، كان اسم عائلة ضحية إحداها "كاهيندو".

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٨٦ - يصدر المقرر تقريره وفقا لما يمليه عليه ضميره، ومعرفته، وهو يدرك المصالح القوية جدا التي تحول دون معرفة الأحداث المشار إليها. غير أن لجنة حقوق الإنسان هي التي كلفته بهذه المهمة، وهو مسؤول أمامها.

٨٧ - ولم تضع الحكومة حدا للضغائن الداخلية، كما لم تحقق الترابط الوطني. فلا تزال الصراعات الإثنية مستمرة ولا يزال منطق المنتصرين سائدا. والمهزومون ليسوا فقط القطاعات المرتبطة بنظام الحكم السابق. وإنما تعتبر الحكومة أن المهزومين أيضا هم الذين ناضلوا ديمقراطيا ضد دكتاتورية موبوتو، والمنظمات غير الحكومية، والصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والزعماء السياسيين، وجميع الذين تعرضوا للإهانة والترهيب والسجن والاضطهاد.

٨٨ - ولم تشل الحرب العملية الديمقراطية: فكانت مشلولة من قبل، ولا يحظى مشروع الدستور الذي أعد برضاء الأغلبية الساحقة من الناس التي لا تزال ممثلة في اتفاقات المؤتمر السيادي الوطني، والذي يمكن بطبيعة الحال تعديله بواسطة اتفاق وطني حقيقي آخر. ولا تزال سلطات الرئيس شاملة بالقدر الوارد في التقارير السابقة، ولم يؤد تعديل المرسوم بقانون رقم ٧٤ إلى تغيير الحالة على الإطلاق.

٨٩ - ولا تزال تقع انتهاكات جسيمة جدا للحق في الحياة، والحق في السلامة البدنية والنفسية، والحق في الحرية الشخصية، والحق في تكوين جمعيات، والحق في المحاكمة العادلة، والحق في حرية التعبير

والرأي، ضمن حقوق أخرى. ولم تبذل الجهود الكفيلة بالقضاء على أوجه التمييز الثقافي التي تمس المرأة، ولا توجد برامج ترمي إلى التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩٠ - وترفض الحكومة الاعتراف بالمسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي وقعت خلال الصراع. وجرى تقديم المقرر الخاص، والبعثة المشتركة، والفريق الموفد من الأمين العام، ومفوضي الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، باعتبارهم جميعا كذابين وجرى تجاهل تقاريرهم. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يعرض التلفزيون الكونغولي بخجل المقابر الجماعية وصورا عن مأساة مخيمات اللاجئين الروانديين (برنامج "لكي لا يتكرر ذلك مطلقا")، يسجن الصحفيون وكذلك الوزراء الذين شاركوا، أو يفترض أنهم شاركوا، في التحقيق التلفزيوني.

٩١ - وقد واجهت الحكومة ثورة آب/أغسطس بعقلية التطهير الإثني. ولا يصح تأكيد أن جميع الكونغوليين التوتسي يؤيدون الحرب. بل لجأ بعضهم إلى رواندا في عام ١٩٩٦ ويرغبون في العودة إلى وطنهم. ويجب أن يكون لهم أيضا مكان في بلدهم.

٩٢ - ولم تتعاون الحكومة على الإطلاق مع المقرر الخاص، كما لم تقم بذلك أبدا مع البعثة المشتركة التابعة للجنة حقوق الإنسان والفريق الموفد من الأمين العام، ولا مع الآليات الأخرى التابعة للجنة حقوق الإنسان. ولذلك لم يتمكن المقرر الخاص من تنفيذ ما ينص عليه القرار ٦١/١٩٩٨ بشأن تقديم تقرير عن إمكانيات المجتمع الدولي في تقديم المساعدة لبناء القدرات المحلية.

٩٣ - ومن الأمور الإيجابية أن الحكومة واجهت بعزم بعض حالات الفساد التي تورط فيها رجال السلطة.

٩٤ - والجدير بالإشارة أيضا إنشاء وزارة حقوق الإنسان في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٦. وعلى الرغم من أن أعمالها لا تزال مجهولة، فقد تمثل عنصرا هاما لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٩٥ - ويصح ذلك أيضا بالنسبة للإعلان الذي أدلى به الوزير موينزي كونغولو بشأن إصلاح نظام السجون، لكي تتحول من مركز تعذيب إلى مكان تدريب على إحدى المهن.

باء - التوصيات

٩٦ - يوافق المقرر الخاص، في المقام الأول، على كافة توصيات الفريق الموفد من الأمين العام الواردة في الفقرات من ١ إلى ١٣ من التقرير S/1998/581، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع نطاق اختصاص المحكمة الدولية لرواندا، أو إنشاء محكمة جنائية دولية أخرى من أجل المحاكمة على الحوادث المشار إليها في ذلك التقرير، أيا كان مرتكبها، وبغض النظر عن جنسيته، والتي وقعت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير لحماية الشهود.

٩٧ - وعلى كل حال، يجب أن تستجيب الحكومة للطلب الذي قدمه رئيس مجلس الأمن بشأن إجراء تحقيق في جميع هذه الأحداث وتقديم تقرير أولي في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر.

٩٨ - وعلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضع حدا فوريا للاضطهاد الموجه إلى الزعماء السياسيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والمعارضين، وأن تعيد المشروعية الكاملة للأحزاب السياسية، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير. ومن الضروري القيام فورا بوقف أعمال محكمة النظام العسكري وإلغاء أحكام الإعدام بإجراءات موجزة التي أصدرتها.

٩٩ - ولكن يجب على الحكومة، بشكل خاص، أن تشرع في إرساء الديمقراطية، باشتراك جميع القطاعات السياسية والاجتماعية دون استثناء، على أن توضع في الاعتبار، بالمرونة اللازمة، الإرادة الشعبية التي أعرب عنها في اتفاقات المؤتمر السيادي الوطني.

الحواشي

(١) عند الإشارة إلى التاريخ دون ذكر السنة تعتبر أنها سنة ١٩٩٨. وعندما يستخدم مصطلح زائير أو جمهورية زائير يكون ذلك بقصد الإشارة إلى الحكومة التي حكمت البلد حتى ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧، ويستخدم مصطلح جمهورية الكونغو الديمقراطية للإشارة إلى الحكومة الموجودة حتى الآن.

(٢) كانوا مقاتلين سابقين في عهد بيير موليلي، رفيق باتريس لومومبا (من الماي ماي، وكان قبل ذلك موليلي ماي). ولا يؤمنون بأيديولوجية؛ وكانوا مع ميليشيات "الانتراهاموي" ضد الغزاة، ولكن عندما عين كابيلا باناندي وبانيانغا في منصبين تمثيليين، فضلوه على موبوتو، غير أنه في نهاية الحرب قرروا محاربة "الغزاة" التابعين لتحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو - زائير.

(٣) واضح أنه لا يتم تحليل الجوانب الحربية من الصراع.

(٤) رئيس حزب "قوى المستقبل". احتجز في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وتعرض للتعذيب وحكمت عليه محكمة النظام العسكري، ثم أطلق سراحه في ٢٤ أيار/ مايو. وأجرى معه المقرر الخاص مقابلة في باريس في ١٦ تموز/يوليه، وفي هذه المناسبة وافق على موقفه الداعي إلى "مكافحة ديكاتورية كابيلا بالوسائل السلمية".

(٥) في اليوم ذاته، صدرت قائمة بأسماء ٢٥١ شخصا لن يحق لهم الانتماء إلى الجمعية لأنهم كانوا من الشخصيات البارزة في عهد موبوتو، ومن بينهم تشيسكيدي، والأسقف مونسينغو، وجيسينغا، وكينغو. غير أن الحكومة نفت وجود هذه القائمة.

(٦) جميع السوابق المذكورة وقعت قبل ثورة آب/أغسطس، ولذلك لا يمكن تفسيرها بها.

المرفق ١

[الأصل: بالفرنسية]

المنظمات غير الحكومية الكونغولية التي يوجد مقرها في الكونغـــو وخارجـه، والتي اتصل بها المقرر الخاص أو التي وردت تقاريرها

رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، التي أصبحت منذ نيسان/أبريل ١٩٩٨ الرابطة الأفريقية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ والرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق المهاجرين وحقوق المرأة؛ وملتقى المبادرات من أجل التنمية الذاتية للمجتمعات الأساسية في منطقة غوما؛ ومركز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في لومومباشي؛ وجمعية العمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان في جنوبي كوفي؛ ولجنة التضامن بين باليرمو وبوكافو؛ ولجنة حقوق الإنسان الآن؛ وبريدرليك دلن (التشاور المسيحي لأفريقيا الوسطى)؛ وفريق آموس؛ وهاكي زابنادامو دومانييما؛ والمجلس الوطني للمنظمات غير الحكومية الإنمائية؛ ومنظمة لاغراند فيزيون؛ ورابطة الناخبين؛ ومنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان؛ وحركة وسائل الإعلام الحرة، وسائل الإعلام للجميع؛ والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب؛ ومنظمة الثياب السوداء؛ وصوت غير المسموعين من أجل حقوق الإنسان.

المنظمات غير الحكومية الدولية

فريق القانون الدولي من أجل حقوق الإنسان؛ والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان؛ وحركة رصد حقوق الإنسان/أفريقيا؛ ومنظمة العفو الدولية؛ ومركز الإعلام والبحث والتضامن مع الكونغو؛ ومنظمة "محامون بلا حدود"؛ ومنظمة "أطباء العالم"؛ ومنظمة "أطباء بلا حدود"؛ واتحاد الرابطات المتخصصة في مجال الانتخابات؛ ومنظمة صوت الطفل.

الأحزاب السياسية

الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، والحزب الديمقراطي والاجتماعي المسيحي؛ والحركة الوطنية الكونغولية/ لوموبيا؛ والتحالف من أجل التنمية والوفاق؛ وقوات المستقبل.

المرفق ٢

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها

اتفاقية حقوق الطفل

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة

الاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين

اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩

المرفق ٣

موامي، ألقي القبض عليه في ٢٧ كانون الثاني/يناير*، وأفرج عنه لاحقا

ديزيريه كاباريه روغيماننزي (مقاطعة كاباريه)

بيير نداتابييه ويزا الثالث (نغويشي، والونغو)

موامي دي لوبينجا

ماسو ج. روغاميكا

بابونغا أوغوستان

روهجيتا بولنغاليري مجاغيرا.

المرفق ٤

بعض حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي أحيلت على الحكومات

عقوبة الإعدام (انظر الفقرات ذات الصلة في التقرير)

في ٦ كانون الثاني/يناير، في بوكافو: أعدم عسكريان ومدني واحد. وتنتظر امرأة حامل تنفيذ العقوبة.

---

* جميع التواريخ المذكورة دون ذكر السنة تعتبر أنها سنة ١٩٩٨.

وفي ٧ كانون الثاني/يناير، أعدم شاب لتعاونه مع حركة ماي ماي.

وأعدم الجنديان جانكلود موريري وموهانزي شمبو.

وأعدم ٩ أشخاص لقيامهم بالسلب المسلح في غوما.

وأعدم ١٢ شخصا في بوكافو: من بينهم ماتابارو، ونوغونزا، وموسيما غاتابازي ومونغندروا وكاليلي موهوزا، وعسكريان معارضان للنظام.

وفي ٣ آذار/ مارس: أعدم ١٦ شخصا (١٤ جنديا ومدنيان) علنا في لوموميباشي (معسكر وانغو).

وفي ٢٨ آذار/ مارس في كنشاسا: اعتقل مالومو، وهو طفل سنه ١٣ سنة قتل موظفا بالصليب الأحمر المحلي خلال مباراة لكرة القدم، وحكم عليه بالإعدام فورا. واستجابة لضغط دولي شديد، خفضت الحكومة هذه العقوبة.

وفي ١٥ أيار/ مايو: أعدم ٦ عسكريين لقيامهم بالسلب المسلح في غوما.

وأصدرت محكمة النظام العسكري أيضا حكما بالإعدام على الزعيم بانيامولينغي روهمبيكا موليه. وقد نجح هذا الأخير من الفرار من مكان اعتقاله.

ومن ٥ إلى ٢٣ حزيران/يونيه: صدر ١٤ حكما بالإعدام للقيام بالسلب المسلح والقتل الذي يدخل في إطار جرائم القانون العام وهم: كيانغوي لويمبو، وباديمباغا كالوونديه؛ ورواغا هونغو، وليمبا إريك، وتشيبوابوا موكوبايي، وبهاتي برمبانو، وثيصولا بيير؛ وبوفاندا جان؛ وكينغا نغوي، وكيونغو وامبويو، وزمبا والي، وأميسي ماسيمانغو، وديانامبو موشاكامبا، ويوكيلايي، وكباسيلي تشيوندو.

وفي ٢٢ تموز/يوليه في كنشاسا: صدرت أحكام بالإعدام على ٨ أشخاص، منها حكم صدر غيابيا، للانتماء إلى طائفة تدعى الملك ميزيلي إنسيمي لوباديكا، الذي أعلن نفسه "الملك ميزيلي"، ويؤيد انفصال مناطق كنشاسا، والكونغو الأسفل وباندوندو.

المرفق ٥

جرام القتل التعسفـــي التي ارتكبهـــا عسكريـون مستغلين إفلاتهم من العقاب

في ٩ شباط/فبراير، قتل في كمبانسيكي، ويلي تشونزا وخطيبته كريستين (نيجيرية الجنسية)

وفي ١٣ شباط/فبراير، قتل داني في منطقة باندالونغوا.

وفي ١٣ أيار/ مايو، قتلت قريبة الكاردينال فريديريك إيتسو.

وفي ١٧ أيار/ مايو، في بوكافو: قتلت شرطة التدخل السريع المدعو وينسيسلاو تبارو.

وفي ٧ حزيران/يونيه في كنشاسا: أعدم بإجراءات موجزة راهب يدعى فلوريبير كاماراغي في دير الرهبانية. وبعد ذلك بقليل، قتل أيضا المدعو تشيبوابوا كابينغا.

وفي ١٠ حزيران/يونيه في كنشاسا: أعدام م. سندانيان.

وفي ٢١ تموز/يوليه: أعدم بإجراءات موجزة المدعو جاك تيري، بلجيكي الجنسية على يد عسكري تابع للحرس الرئاسي.

وفي ٢٢ تموز/يوليه، في ماسينا: قُتل موسيما بي، البالغ من العمر ١٦ سنة.

وخلال هذه الفترة ذاتها، اغتيلت الراهبة البلجيكية آنا ديريمو، التي عاشت في الكونغو - زائير ٣٠ سنة، في ديرها بكانانغا (كاساي الغربية) على يد عسكريين مزودين بأسلحة حربية. ووقع هذا الاغتيال بعدما استدعيت هذه الراهبة مرات عديدة من قبل القاضي والشرطة في قضية تتعلق بمدرسة تانتامانا. وعقب وقوع هذه الجريمة الخطيرة، حُكم على خمسة عسكريين بالسجن لمدة خمس سنوات بينما بُرئت ساحة بقية مرتكبي الجريمة.

المرفق ٦

التعذيب

اعتقل ضباط من "لواء سيمبا"، منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ من قبل الفريق الخاص للأمن الرئاسي. الجنرال كابيبا، وكانييندا، ونغونغو، وأماري، وأساني، وسابيتي، ومابينغا، ومول آنج.

والعسكري نغالاما (١٤ كانون الثاني/يناير)، اتهم بالمساعدة على فرار موكاسا ليبيبا.

وفي ٢ شباط/فبراير، طرد عسكريون ٢٠٠ أسرة من منازلها حيث سلبوا ممتلكات هذه الأسر التي تحوزها بصورة قانونية، قرب مركز تدريب الشرطة في ماتادي، بمحافظة جبل نيغافولا. وقد اغتصبت فتيات. ووقعت هذه الحوادث كلها بأوامر من "الرائد جون".

وفي ٢٠ شباط/فبراير، عذب كاتيندي في منطقة لاغومب على يد رائد بالشرطة الإقليمية.

وفي تموز/يوليه، تعرض لأعمال تعذيب خطيرة عشرون شخصا، من بينهم نزولاميسو، وانغاندا براموتو، وفوكوا، وأونوريه وآخرون، واعتقلتهم في نغاليما وحدة الحماية الرئاسية في غرفة مغمورة بالمياه وغير مجهزة بالمرافق الصحية.

وفي ١٠ شباط/فبراير، تعرض للضرب بالعصى ٧٠ ضربة جوزيف ألبير مينا منغا، المستشار السابق للجمهورية، والذي اعتقلته وحدة الحماية الرئاسية في نغاليما.

كما تعرض للتعذيب زعيما المعارضة اولينغانكوي ونغوما.

وفي أيار/ مايو، أساءت الوكالة الوطنية للمخابرات في باغاتا معاملة بواتيزا روفين، المتهم بالسحر.

وفي ٢٣ أيار/ مايو، في ياتوكو، بالمقاطعة الشرقية، أساء أفراد شرطة التدخل السريع معاملة كاييمبسي وبندرو في ماسامبوكو لقيامهما بسرقة الغذاء والحيوانات من السكان.

وفي ٢٥ أيار/ مايو، اعتقل الدبلوماسي، فيليب بيويا.

وفي حزيران/يونيه تلقى زعماء كولو كيدنيرو ٤١ ضربة من أفراد الوكالة الوطنية للمخابرات لأنهم طالبوا بتغيير العمدة.

وفي ١٠ حزيران/يونيه عـُذب زوكيتا ليوا، ومولونغو نزيغي، وماسيلي مونغينغو ومنازي، وهم أعضاء في القوات المسلحة الزائيرية سابقا، بأمر من الرائد إيبكو قائد قاعدة ندولو الجوية.

وفي ٧ تموز/يوليه، عـُذب في كينشاسا أربعة أعضاء في الكنيسة الكيبانجية.

وفي ١٥ تموز/يوليه، تعرض زوبولو، قائد جماعة تسوندي الجنوبية، في الكونغو الأسفل، وأسرته للتعذيب على يد أفراد القوات المسلحة الكنغولية كرد فعل انتقامي لإدانة هؤلاء لما ارتكبته هذه القوات من أعمال وحشية.

المرفق ٧

بعض الأمثلة على ما ارتكبه أفراد عسكريون من انتهاكات لحقوق الإنسان وللأمن الشخصي

في ٣٠ كانون الثاني/يناير، تعرض عمر نتونبا شابنغي، نائب رئيس الوزير السابق لعلمية سلب، في ماتوبغي بكالومو وسرقت سيارته.

وفي ١ شباط/فبراير، تعرض باتريك بامبا، عضو مكتب وزير الخارجية، للسلب والاحتجاز.

وفي ٢ شباط/فبراير، احتجز في إنغيلي جا جاكا كانديكي، مسؤول في إحدى المنظمات غير الحكومية برفقة زوجته.

وفي ٢ شباط/فبراير، تعرض الدبلوماسي مارك أوليفييه تشيبيلو للاعتداء وسرقت سيارته.

وفي ٢ شباط/فبراير أيضا، هوجم كوميني دوكالامو وسلبت أرضه.

وفي ١٩ شباط/فبراير، ألقي القبض على مودبست موتبغا وسلبت ممتلكاته.

وفي ٢٣ أيار/ مايو في ياكوتو، المقاطعة الشرقية، قام أفراد شرطة التدخل السريع بسرقة الغذاء والحيوانات من السكان.

وفي ١٠ أيار/ مايو، أصيب السيد جون بجراح من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قبل أن يتعرض للسرقة.

المرفق ٨

الأشخاص الذين حرموا من الحرية بصورة تعسفية

موسي مواسيه (صحفي): أربعة أشهر سجنا.

وديومي نغوغالا

وأنغوي وا نغوي

وفريدي لبيبا، ألقي عليه القبض في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، وأفرج عنه في ٢٨ نيسان/ أبريل؛ وألقي عليه القبض مجددا في ٣ أيار/ مايو "من أجل حمايته".

وآرثر زاهيدي نجوما، ألقي عليه القبض في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وعُذب، ونُقل إلى لومومباشي. وأدانته محكمة النظام العسكري مع وقف التنفيذ وأطلقت سراحه.

وجوزيف أولينغانكوي، رئيس قوى التجديد من أجل الاتحاد والتضامن ألقي عليه القبض واعتقل منذ ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، نقل إلى لومومباشي، ثم إلى ليكازي، وحكمت عليه محكمة النظام العسكري بخمسة عشرة سنة سجنا.

وباتريك كلاييس، من الرعايا البلجيكيين، ألقي عليه القبض في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٧، وحكم عليه بالإقامة الإجبارية منذ شباط/فبراير ١٩٩٨.

وشارل تشيمانغا، الأمين العام للاتحاد الاشتراكي الكونغولي ومبيلو شامبويي، وهي عضو عامل بالحزب، اعتقلتهما الوكالة الوطنية للمخابرات في ١٤ نيسان/أبريل.

وفابريس ميشالون، من الرعاية الفرنسيين، موظف في منظمة "أطباء العالم"، ألقي عليه القبض في ٤ أيار/ مايو، واتهم بالتجسس، واعتقل لمدة شهرين بدون محاكمة قبل طرده من البلاد.

والجنرال كابيبا، وكانيندا، ونغوغو، وعماري، وأساني، وسابيتي، ومافينغا، ومولي آنج، وهم ضباط من (لواء سيمبا)، ألقي عليهم القبض في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وعذبوا على يد المجموعة الخاصة للأمن الرئاسي.

وجوزيف بودلير أوتينغا، زعيم الحركة الوطنية الكنغولية/لومومبا وعضو المجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية، اعتقله عسكريون من أصل رواندي، واتهم بالتعاون مع حركة ماي - ماي ومتواطئ مع الشخصيات البارزة السابقة في عهد موبوتو وفقا لما ذكره الرائد جوزيف كابيلا.

وبيري ماغلوار كاموي، وجوليان سامبا، وسيمون ماييننغا، وإفاريس كاديما: رؤساء جمعية الزراعة وتربية الماشية في الكونغو اعتقلتهم شرطة التدخل السريع لنغاليما، بكينشاسا في ١٣ كانون الثاني/يناير.

وبابييلا بانتو بانزو، وكوماندا بيتو كوديينغا، ومنغولي، وندونغالا، وميلي مونسونغو، وهم زعماء حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، اعتقلهم شرطة التدخل السريع لكينشاسا في ١٧ كانون الثاني/يناير، لقيامهم بزيارة لزعيم الحزب ايتيين تشيسيكيدي. وقد عذبوا بالدبوس الكهربائي.

واثاناسيه أويومبو وبول كاسونغو، وهما من زعماء قوى التجديد من أجل الاتحاد والتضامن، واعتقلا في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وأطلق سراحهما في ٢٩ كانون الثاني/يناير، لكن ألقي عليهما القبض من جديد في ٣٠ كانون الثاني/يناير ثم نقلا إلى منطقة كاساي الشرقية.

ونغالاما، عسكري، اعتقل في ١٤ كانون الثاني/يناير، وعذب لتسهيله عملية فرار موكاسا ليبيبا. وعذب. واعتقل ستة قادة من نقابة التضامن لقيامهم باضطرابات في ١٧ كانون الثاني/يناير. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اعتقل الأمين العام ستيف مبيكايي والزعيمان ديومو وهنري كيليبا للإخلال بالأمن العام في إطار الانتخابات النقابية للمكتب الوطني للنقل.

وكاثرين نزوزي وامبومبو تشيانغا، وهي زعيمة كبيرة في الحركة الشعبية من أجل الثورة، اعتقلت في ٢٧ كانون الثاني/يناير.

يكي موكيي، رئيس جاعية انغامبو سيننغبا، وانغوبوكولي ايدي باسكال، وانغوادو زانغايو، وسيلو ألبير، وكادي امبولوجي، وكيفولا غوادو وماسيكيني وانغباكولي، واعتقلتهم القوات المسلحة الكنغولية في كانون الثاني/يناير.

واعتقل عشرون شابا من حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، في ٤ شباط/فبراير في منطقة انديلي.

وألبير بوسانغي يما، صحفي، وثلاثة أفراد من أسرته اعتقلتهم شرطة التدخل السريع في ٧ شباط/فبراير لأنهم طالبوا بالإفراج عن اولينغانكوي. وحكمت عليهم محكمة النظام العسكري بالسجن لمدة سنة.

وإيتيين تشيسيكيدي وامالومبا، وجان ماري ثيمانغا، وبوزي ليونار، وكاتومبايي ألكسندر، وكافونجي بييمر، وكانغو ويلي، وموكانيا ديموكراط، وديزيريه إلمباسي، وتشيمبومبا فرانسوا، ودييني كانيينداا، وإيلونغا كابومبا، وأوجين موبيا، وصامويل ماويجي، وسليستان بيلنغا وجيري ديكالا، وجميعهم من زعماء حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، تم احتجازهم في ١٢ شباط/فبراير في بيت تشيسيكيدي. ونقل هذا الأخير إلى كابيا كاموانغا، مسقط رأسه في مقاطعة كاساي الشرقية. وبُرر إلقاء القبض عليه بمقابلته للقس جيسي جاكسون وضلوعه في اغتيال باتريس لومومبا. وبقي منفيا إلى أن أفرج عنه في تموز/يوليه.

ومبانزولو بيبي بيكاندو، وهو أيضا من قوات التجديد من أجل الاتحاد والتضامن الاجتماعي، وألقي القبض عليه في ٧ شباط/فبراير.

وألقي القبض على ثلاثة عشر مناضلا من حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في منطقة انغيلي في ٤ شباط/فبراير.

وانطوان ابولوكا بوليندا، واعتقله عسكريون في ٥ آذار/ مارس.

وفي ١٣ آذار/ مارس، اعتقل زعيم الحزب الديمقراطي والتقدم الاجتماعي القس بالا انطومبا، وآليدي، وباتوبانزي، ونيمي وبولندا.

واعتقل ١٢ عضوا بالقوات المسلحة الزائيرية سابقا وخمسة لاجئين روانديين، منذ شباط/فبراير، ولا زالو محتجزين في سجن بولوفو في ليكاسي، بدون محاكمة.

وأندريه ايباكالا، صحفي ومحرر في مجلة "ريفيرانس بلوس"، ألقي عليه القبض في ١٨ نيسان/ أبريل. وأفرج عنه لاحقا.

ويوسا مالازي، وماكولو جوني، وليزونغو ليفيان، ودانغو روبيي، ونغايومو روفن، وواوينا بول وهم من أفراد القوات المسلحة الزائيرية سابقا. واعتقلتهم قوات المعتقل العسكري لذوي الأنشطة المناهضة للوطن نظرا لارتباطهم بموبوتو.

وكاسابو وتشيلومبا، وهما زعيمان في حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، ألقي عليهما القبض في ٢٠ نيسان/أبريل.

واعتقل نينداغا، أب الرائد ماساسو، ومعاونه كاموانيا بورا، وعمه ميكوبي وصديقه اللبناني، في ٢١ نيسان/أبريل.

وميشيل لويا، صحفي في جريدة لو بالماريس، اعتقل لنشره إعلانا لإتيان تشيسيكيدي.

وبابي سومبو يوما (الوكالة الوطنية للمخابرات)، ولوسيان سينغا انغوبي (الوكالة الوطنية للمخابرات) وماري كاج (الشرطة الوطنية)، وموتامبا ليسا تيو (إذاعة وتلفزيون الكونغو الوطنيين): اعتقلوا لأنهم وجهوا رسالة إلى الرئيس كابيلا.

واعتقل ستون لاجئا كنغوليا (كونغو برازافيل) واتهموا بالانتماء إلى المليشيا الخاصة لبرنرا كوليلا. ومن بينهم بونافينتير بوكاكا أوديابانتو.

وأنطونيو ماريا سوكولاتي، وألفونس ماسنغا، وألبير ندولي ايمانويل زيتا، وهم مسؤولون في المنظمات الكابندية واعتقلوا في ٢١ أيار/ مايو.

وتيري كيالومبا كابونغا، صحفي، مدير مجلة فيجن، اعتقل في ٢١ أيار/ مايو لقيامه بنشر أخبار غير مناسبة ورسالة للمدير السابق كامندا وا كامندا.

وكيديمبو مبيسى وأوازي خارمون من صحيفة لو سوفت، اعتقلتهما قوات المعتقل العسكري لذوي الأنشطة المناهضة للوطن لقيامهما في كينشاسا بتوزيع جريدة تدعى لو سوفت انترناشونال تصدر في بلجيكا.

وموسيسي أونسيس، عقيد سابق في القوات المسلحة الزائيرية، اعتقله الفريق الخاص للأمن الرئاسي، دون توجيه اتهام إليه.

وكرستوف لوتوندولا أبالا، نائب برلماني في عهد موبوتو، اعتقل في ١٤ تموز/يوليه لإدلائه بتصريحات في إذاعة إليكيا الكاثوليكية.

وكرسبين إيبوندو وريشار كباتا، وجول موكوي، وستيف إيلونغا، وتشيجوس موزومي، وآني موشيا، وهم من الأعضاء العاملين الشبان بحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي واعتقلوا في كينشاسا في ٢٥ حزيران/يونيه وأطلق سراحهم في ٢٩ حزيران/يونيه.

وموكيندي وا مولمبا، ومارسيل إمبايو، وفيرمن - كاما، وأميدي كيراراهومو، ونيمبو يالومبو، وبييمي إنغاليسامي، وإيزولوا مونزينمبا، ومود يست كيكونغا، وشاباني ميتيكو، وإمبيلي، وياووني، وأونورين نابونيي، ومالاتو موكندي، وهم من زعماء حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، واعتقلتهم الوكالة الوطنية للمخابرات في منزل تشيسيكيدي. وقد تعرض إثنان منهم على الأقل للتعذيب.

المرفق ٩

بعض الحالات لأشخاص حرموا من حقهم في الدخول إلى بلدهم والخروج منه

جوزيف سيتا نزونيزينو، أحد زعماء حزب التقدم من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي: ألقي عليه القبض لدى وصوله إلى البلاد في ٣١ أيار/ مايو لخروجه منها بدون تصريح حكومي.

وبالاندا ميكوين لليل، رئيس سابق للمحكمة العليا ولفريق الخبراء المعني بجنوب أفريقيا وعضو المحكمة الإدارية للأمم المتحدة.

المرفق ١٠

الأشخاص الذين حاكمتهم محكمة النظام العسكري لجرائم سياسية لا يشملها المرسوم بقانون المنظم لاختصاصات المحكمة

جوستان نينداغا وألفونس كاسيبا: حكم عليهما بـ ٢٠ سنة من الأشغال الشاقة وأداء غرامة لمطالبتهما بالإفراج عن الرائد ماساسو.

وكاليهي كا - بيلا وجون فرنسوا كابندا: عضوا حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي وحُكم عليهما بالسجن لمدة سنتين لنشرهما "أخبارا كاذبة" (تخلى محامو منظمة الشباب السوداء غير الحكومية ومحامو منظمة "محامون بلا حدود" عن الدفاع عنهما احتجاجا على المخالفات والعيوب الإجرائية الصارخة).

والقس تيودور إنغوي من كنيسة العنصرة، أدين بتهمة القيام بأنشطة التبشير الهدامة.

المرفق ١١

انتهاكات حق حرية التعبير وحرية الرأي

في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أعتقل القس ايفاريست بيني بيني، مدير إذاعة توميزا في كيكويت، لمدة ١٢ ساعة لتوجيهه انتقادات إلى العسكريين؛

وفي ٧ كانون الثاني/يناير: قام جنود بنهب ممتلكات صحيفة "لوموניتور دي ليكونومي".

وموديست مودينغا موتويشاي، محرر جريدة لوبوتانسيال، اعتقل في ٢٥ شباط/فبراير لمدة خمسة أيام لرفضه الإفصاح عن مصادر معلوماته.

وألبير بوسانغي ييما وثلاثة أفراد من أسرته (انظر المرفق ٨).

وفريدريك كيتانغي كيكومبا وميشيل موسيمي دياوي، صحفيان في إذاعة وتليفزيون الكونغو الوطنيَين، أوقفا عن العمل لعدم احترامهما للأوامر الصادرة عن السلطات العليا فيما يتعلق بمعالجة المعلومات (١٨ شباط/فبراير).

وفي شهر آذار/مارس: صودرت في مطار إنغيلي الدولي نسخ من الطبعة الدولية لجريدة "لو سوفت"، نظرا لكونها تحتوي على مقال بشأن الحالة في شرق البلاد.

وفي ١٨ نيسان/أبريل، منع وزير الداخلية إذاعة "أماني" التابعة للكنيسة الكاثوليكية في كيسانغاني نظرا لأن هذه الأخيرة تمارس أنشطة سياسية.

المرفق ١٢

انتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات

منظمات حقوق الإنسان

في ١٨ شباط/فبراير بجنوب كيفو: قامت عناصر من تحالف القوى الديمقراطية من أجل تحرير الكونغو - زائير التي كانت تتعقب أتباع حركة ماي - ماي بنهب مقار العديد من المنظمات غير الحكومية. وقد ألقِي القبض على ٢٤ شخصا.

وسامبا جان بيير، رئيس مجلة "غراند فيزيدن"، تلقى تهديدا لتأكيده في أحد المؤتمرات بأن الحق في الجنسية يرتبط بالقانون الوطني، مما أحرج بعض الروانديين.

وفي ٢٧ نيسان/أبريل: قامت الوكالة الوطنية للمخابرات بإلقاء القبض على بول موسابو وسبن بانزا، وهما مسؤولان في رابطة الناخبين. وكان هذان المناضلان قد خرجا لتوهما من سفارة بلجيكا، وقد اتهما بالتجسس. وأفرج عنهما في ١٠ آب/أغسطس بدون محاكمة.

وفي ٣٠ نيسان/أبريل: ألقي القبض على بريجيت موتامبالا مابيندو العاملة في الفريق الأوروبي للإدارة العامة.

وفي ٨ أيار/مايو: احتجز سليمان بالدو من منظمة رصد حقوق الإنسان، لمدة ٢٤ ساعة وطـُرد بعد ذلك.

الأحزاب السياسية

الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي في كينشاسا: نُهب مقره على يد مائة من أفراد شرطة التدخل السريع في ١٣ آذار/ مارس، وتعرض للنهب كذلك منزل الأمين العام لحزب أدريان فونغو، بينما تم الاستيلاء على مقر الحزب وجرى تحويله إلى مستوصف للشرطة.

وتعرض منزل زعيم قوى التجديد من أجل الاتحاد والتضامن الاجتماعي، كويت موان كويت للنهب بينما سُرقت لافتات الحزب.

- - - - -